الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

ورقة بحثية

الانتهاكات بحق الأسيرات والأسرى أثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة

كانون الأول 2023

الانتهاكات بحق الأسيرات والأسرى أثناء
حرب الإبادة الجماعية على غزة
سلسلة أوراق بحثية

إعداد: أ. خالدة جرار/باحثة متطوعة في معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت
مراجعة وتحرير النص من قبل فريق معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان – **جامعة بيرزيت**

متابعة واشراف ومراجعة حقوقية وترجمة الى الانجليزية: فريق الهيئة المستقلة لحقوق الانسان – **ديوان المظالم**

تنسيق وتصميم غلاف: بوست بلس – Post plus

© جميع الحقوق محفوظة لـ:
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، فلسطين.
رام الله -2023

الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

ورقة بحثية: الانتهاكات بحق الأسيرات والأسرى أثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة

كانون الأول 2023

مقدمة

يستهدف الاستعمار بحروبه وأدواته القمعية العنيفة، الشعوب المستعمَرة والمضطَهدة ويستخدم في حروبه مختلف أدوات القتل والقمع، ومنها؛ السجن، والاعتقال، والتعذيب، فكيف الحال بالنسبة للاستعمار الاستيطاني الذي يهدف لإبادة وترحيل شعب ليحل محله ويستخدم كل أدوات القتل والقمع حتى المحرّم منها دولياً.

ما تناقشه هذه الورقة هو العنف الاستعماري في السياق الفلسطيني، وحالة الاعتقال، والأسر، والممارسات القمعية بحق الأسيرات والأسرى، وبشكل خاص ممارسات العنف الجنسي، والتي استخدمت بحق الأسيرات والأسرى الفلسطينيين، خاصة أثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة التي بدأت بتاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

في الحالة الفلسطينية استخدم الاحتلال أسلوب الاعتقال والتعذيب بحق آلاف الفلسطينيين والفلسطينيات، واستخدم كل أشكال الممارسات التي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دون حساب ولا رقابة، وفي ظلّ إفلات مستمر من العقاب، رغم كثرة التقارير التي رصدتها مؤسسات حقوق الإنسان، سواء الفلسطينية أو الدولية، وتشخيصها للانتهاكات الممنهجة بحق الأسرى والأسيرات. أي أن الاحتلال استغل حالة الحرب التي أعلنها على قطاع غزة، والتي لم تستثنِ الضفة الغربية بما فيها القدس من هذه الانتهاكات، سواء بالإعدامات الميدانية التي بلغت 272 شهيداً في الضفة (بحسب تقرير وزارة الصحة الفلسطينية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر حتى تاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2023)، أو الاقتحامات الليلية لمدن وقرى ومخيمات الضفة وبشكل خاص: مخيم جنين، ومخيمي بلاطة وعسكر في نابلس، ومخيمي عقبة جبر وعين السلطان في أريحا، ومخيمي طولكرم ونور شمس في طولكرم، ومخيمات الجلزون والأمعري وقلنديا في رام الله، ومخيم الفارعة في طوباس، وكافة المدن والقرى في الضفة والقدس. حيث تعمد الاحتلال تدمير البنية التحتية، ومنع التنقل بين المحافظات وبين القرى والمحافظة الواحدة عبر الحواجز المنتشرة بينها، وتنكيل جنود الاحتلال بالمواطنين على هذه الحواجز، وإجبارهم على فتح هواتفهم، والاعتداء عليهم بالضرب والإهانات، إضافة إلى حملات الاعتقال الواسعة التي تجاوزت 3700 معتقل/ة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر (حتى يوم 9 كانون الأول/ديسمبر 2023). كذلك تم تعديل الأوامر العسكرية التي تنظم عمل المحاكم العسكرية الإسرائيلية فيما يتعلق بتوقيف الأسرى والأسيرات، التي وفرت البيئة الملائمة للانتهاكات والاعتداء عليهم بالضرب. وحسب نادي الأسير الفلسطيني فقد تم استحداث وحدة خاصة للقيام بضرب المعتقلين تُدعى وحدات (**الكيتر**)، المدججة بالسلاح وترافقها كلاب بوليسية.

منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر، بدأت مصلحة السجون الإسرائيلية بفرض إجراءات جديدة داخل السجون، تتجلى بحرمان الأسرى والأسيرات من أبسط الحقوق الإنسانية، من خلال العزل الكامل لهم/ن عن الأهل والمحامين وحرمانهم من اقتناء المذياع ومصادرة التلفاز، ومصادرة مقتنياتهم من ملابس وأغطية ومواد غذائية، وسحب البلاطة الكهربائية والتي تستخدم عادة للطهي أو تسخين الطعام، ومواد النظافة الشخصية والتنظيف، والازدحام بالزنازين، فقد وصل عدد الأسرى في بعض الزنازين التي تتسع ل(6) أسرى إلى (12) أسير، وسياسة التجويع، والتحرش الجنسي اللفظي، والتهديد بالاغتصاب، والسب والشتم بألفاظ نابية تمس المشاعر الدينية والأخلاقية، وخلع الحجاب، والتفتيش العاري الذي

مورس بطريقة مهينة وصولاً إلى التفتيش العاري الجماعي كإجراء وممارسة تمتهن الكرامة الإنسانية. هذا عدا عن اعتقال المئات من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ من قطاع غزة في أماكن احتجاز غير معروفة حتى الآن، ولم تتوفر لدى مؤسسات حقوق الإنسان المعلومات الكافية عنهم باستثناء ما تم تسريبه من معلومات مصدرها الأسرى القابعون في أقسام مجاورة لأقسام المعتقلين الغزيين في سجن عوفر، حيث أفادوا بسماعهم لأصوات صراخ الأسرى وهم يُضربون، وأصوات الكلاب التي يتم إفلاتها على المعتقلين. هذه الظروف، وفق ما تم إعلانه، أدت لاستشهاد ستة أسرى فلسطينيين منذ السابع من أكتوبر.

تستعرض هذه الورقة بالتفصيل، عبر شهادات لأسرى وأسيرات تحرروا ضمن صفقات التبادل الأخيرة، ومن خلال تقارير المحامين الذين تمكّنوا من زيارة بعض الموقوفين/ات، ظروف الاعتقال المستجدّة، وبشكل خاص بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، والانتهاكات المأساوية التي تعرضوا لها. وتركز على ما تعرضت له الأسيرات من عنف جنسي تمثل بالتهديد بالاغتصاب، والتفتيش العاري المهين للأسيرة نفسها، والتفتيش العاري الجماعي لعدد من الأسيرات مع بعضهن بهدف الإذلال، والتحرش الجنسي اللفظي، واستخدام الدورة الشهرية كوسيلة للضغط الجسدي والنفسي على الأسيرات، من خلال حرمانهن من الفوط الصحية والملابس اللازمة للتغيير، واستعمال الحمام، وانتهاك الخصوصية والتصوير القسري دون حجاب للمحجبات وتداول صورهن على الهواتف الشخصية للجنود والمحققين، والمسّ بالمعتقدات الدينية عبر نزع الحجاب بالقوة، والسب والشتائم المهينة، وحرمان الأسيرات من الاحتياجات الأساسية لهن، وانعدام مواد النظافة الشخصية والازدحام بالغرف. هذه السياسات كانت تمارس منذ بدء احتلال عام 1967، وعادت سلطات الاحتلال لتمارسها اليوم وبشكل أعنف.

تقترح الورقة في النهاية مجموعة من التوصيات، التي لا بد من العمل وبشكل جدي عليها، بأدوات وأطر جديدة، خاصة أن الفلسطينيين فقدوا الثقة في قدرة المنظومة الدولية لحقوق الإنسان على توفير الحماية لهم، مما يولّد قناعة بأن هذه المنظومة تخدم الأقوياء فقط في هذا العالم، ولا تُنصِف المضطَهدين.

تم اعتماد منهجية جمع المعلومات من خلال المقابلات المباشرة مع (9) أسيرات ممن تحررن ضمن صفقات التبادل الأخيرة، ومقابلات مع محامين تمكّنوا من اللقاء مع (10) أسيرات داخل سجن الدامون، و(30) أسير في كل من: سجن عوفر، والنقب، ومجدو، وجلبوع، وتم مراعاة تنوع الجنس، والعمر، والمنطقة الجغرافية. كما تم مراجعة عدد من الأدبيات الخاصة بهذا الموضوع، وعدد من كتابات الأسرى أنفسهم في وصف الوضع القائم.

مدخل

لقد شكَّل "نظام السجن" إحدى الأدوات القمعية الأكثر استخداماً في منظومة القهر التي يمارسها الاستعمار على مدار التاريخ، في كل أنحاء العالم، وفي فلسطين بشكل خاص. فمنذ الاستعمار الانتدابي البريطاني وحتى الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، كُرِّست المنظومة ذاتها، التي انتهجتها كثير من الدول الاستعمارية في العالم بحق الشعوب وحركات التحرر الوطني، ولا تزال تلك المنظومة السجنيّة مستمرة ضمن تواصل ملحوظ على مستويات الفكر والممارسة داخل منظومة الاستعمار، وتخضع لمزيد من التطوير والمغالاة في القمع والقهر والتنكيل.

أصبغت سياسات الاستعمار العنفَ، بصباغ تجميلي حضاري، منحه "عقلانية" قائمة على قونَنة العنف الاستعماري من خلال الأوامر العسكرية ونظام المحاكم الاستعماري، ما جعل الاعتقال والأسر ظاهرة عامة، جرى تطبيعها عبر تراكم الزمن الاستعماري.

تفيد إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، بأن قرابة مليون فلسطيني وفلسطينية تعرضوا للاعتقال أو الاحتجاز أو التحقيق. وبحسب نادي الأسير، ما يزيد عن 17 ألف أسيرة فلسطينية منذ عام 1967 حتى اليوم. وأكثر من (50) ألف طفل حسب هيئة شؤون الأسرى 2022. ولم تسلَّم جثامين الشهداء من الأسر والاحتجاز، البالغ عددهم اليوم (**17**) شهيداً، وما يقارب (372) جثماناً لشهداء في الثلاجات ومقابر الأرقام،[1] وبلغ عدد الأسرى قبل الحرب (5200) أسير/ة منهم (33) أسيرة، (170) طفل، (1264) معتقل/ة إداري.[2]

نستعرض فيما يلي أبرز الانتهاكات الجسيمة التي ترافقت مع حملة الاعتقالات ما بعد الحرب على غزة في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، من خلال المقابلات لأسيرات وأسرى سواء بعد تحررهم/ن من الأسر أو من خلال زيارة المحامين لهم/ن. ونتطرق لأبرز الانتهاكات التي ترافقت مع عملية الاعتقال، ومركز التوقيف والتحقيق والحياة داخل السجن بالتركيز على وضع الأسيرات النساء وما تعرضن له من انتهاكات.

1. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير حقوق الإنسان، تقرير حصاد عام 2022 صادر عن مؤسسات الأسرى خلال عام 2022: الاحتلال اعتقل 7000 فلسطينيّ، (رام الله:مؤسسة الضمير لرعاية الأسير حقوق الإنسان، كانون الثاني/يناير 2023)، https://www.addameer.org/ar/media/4966.

2. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير حقوق الإنسان، "احصائيات"، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير حقوق الإنسان (19 أيلول/سبتمبر 2023)، https://www.addameer.org/ar/statistics/2023/09 (تاريخ الوصول 9 كانون الأول/ديسمبر 2023).

حرب الإبادة الجماعية على غزة

شن الاحتلال على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر حرباً إباديه بحق الشعب الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص في قطاع غزة، إذ بلغ عدد الشهداء **17700**، والجرحى 48780، والمفقودين 7700، أكثر من (70%) هم من النساء والأطفال حسب وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، وذلك في 2023/12/11.

وجرى اعتقال ما يزيد عن (3700) في كافة مناطق الضفة بما فيها القدس، منهم (147) من النساء، و(245) من الأطفال،[3] وعدد غير معروف من قطاع غزة. في ظروف غاية في القسوة، منذ لحظة الاعتقال، إلى النقل لمراكز الجيش، ثم لمراكز التوقيف، إلى أن يصل المعتقل/ة إلى السجن، ويكون الاعتقال في الغالب بشكل عنيف من تفجير باب البيت، وانتزاع المعتقل/ة من الفراش بملابس النوم، وتقييد اليدين إلى الخلف بمرابط بلاستيكية وبشكل شديد وعنيف وإغماء العينين. ويترافق ذلك مع سيل من الشتائم والمسبات البذيئة من جانب، وشتائم تمس المعتقدات والمشاعر الدينية من جانب آخر، والتفتيش العاري المهين. وكذلك، تحطيم ممتلكات البيت وحالة ترويع لسكان البيت وأطفاله، ومصادرة مقتنيات شخصية وأموال وحتى مصاغ، وقد أدى العنف، والتعذيب، والإهمال الطبي إلى استشهاد 6 أسرى منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر وهم: عمر دراغمة، وعرفات حمدان، وعبد الرحمن مرعي، وثائر أبو عصب، وماجد زقول، وأسير آخر من غزة لم تُعرف هويته بعد. وقد فضحت صحيفة هآرتس تعرض بعضهم للضرب حتى الموت، والقتل المتعمد.[4]

العنف الذي ير افق لحظة الاعتقال

كما أشرنا في البداية فإن أغلب حالات الاعتقال رافقها عنف شديد، من حيث طريقة اقتحام البيت، وانتزاع الأسير/ة من الفراش، وتقييد اليدين إلى الخلف بمرابط بلاستيكية وشد المرابط إلى أقصى درجة، وعدم السماح بتغيير ملابس النوم، ومسبات وشتائم واقتياد المعتقل/ة بشكل عنيف من داخل البيت، وحتى النساء جرى اقتيادهن وتربيط أيديهن من قبل جنود رجال، ورافق بعض الحالات القيام بتصوير المعتقل/ة أثناء الاعتقال. إضافة إلى حجب الرؤية من خلال تعصيب العينين، واقتياد المعتقل/ة إلى مراكز جيش في البداية، ثم إلى مراكز التوقيف أو التحقيق، والانتظار في زنازين باردة جداً لا يوجد فيها حمام، والإبقاء على قيود اليدين طول فترة الانتظار للتحقيق أو الاستجواب داخل زنزانة الانتظار التي تمتد لساعات طويلة، ثم القيام بالتفتيش العاري وبطريقة مهينة لكافة المعتقلين والمعتقلات. وتعرضت أسيرتان للتهديد بالاغتصاب وحرق عائلتيهما، وتم احتجاز بعضهن في زنازين وأماكن احتجاز سيئة، وتعرض عدد منهن للاعتداء والضرب بشكل ممنهج كما حصل مع الأسيرة "عهد التميمي" في مركز توقيف الشارون. وحرمت الأسيرات المريضات من أخذ الدواء اليومي لهن كما حصل مع الأسيرة "سهير البرغوثي".

3 .جمعية نادي الأسير الفلسطيني، " معطيات أساسية لحملات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر حتى تاريخ اليوم 2023/12/3"، **جمعية نادي الأسير الفلسطيني** (3 كانون الأول/ ديسمبر 2023)، https://www.ppsmo.ps/home/news/11074?culture=ar-SA (تاريخ الوصول 9 كانون الأول/ديسمبر 2023).

4 . نقلاً عن صحيفة هآرتس، انظر الرابط: https://www.alquds.com/en/posts/103339 (تاريخ الوصول 3 كانون الأول/ديسمبر 2023).

أفادت المعتقلة "ربى عاصي" في مقابلة معها بعد تحررها ضمن صفقات التبادل، والتي اعتقلت بتاريخ 2023/11/7، "بعد تحطيم باب البيت انتزعوني من الفراش بملابس النوم، ولم يسمح لي بتغييرها، تم ايقافي على الحائط داخل المنزل وفوراً تم تقييد يدي للخلف بمرابط بلاستيكية وبشكل عنيف ومن قبل جندي رجل، وتم اقتيادي بعد تفتيش المنزل بشكل عنيف إلى جيب الجيش."[5] وأكدت ذات الطريقة في الاعتقال الأسيرة المحررة عهد التميمي، التي وصفت طريقة الاعتقال "انتزعني جندي من الفراش بشكل عنيف، وقام بشد شعري بطريقة غليظة، ثم قاموا بتصويري،[6] وكيل سيل من المسبات والشتائم التي تمس المشاعر الدينية، ثم فوراً تقييد يدي إلى الخلف بالمرابط البلاستيكية مع تعمد شد المرابط بعنف، لدرجة أنني لم أعد أشعر بيدي، ما أدى إلى انحباس الدم حولهم."[7]

تضيف عهد التي تعرضت لشكل من أشكال التحرش، من خلال قيام أحد ضباط المخابرات الذي قام بالتحقيق معها بالاقتراب منها "أثناء التحقيق قام أحد ضباط المخابرات بالاقتراب مني لدرجة أن وجهه لاصق وجهي، مما اضطرني لإزاحة وجهي عنه، والطلب منه أن يبتعد."[8]

وقد تعرضت الأسيرة "لمى خاطر" من الخليل، والتي اعتقلت بتاريخ 2023/10/26، للتهديد بالاغتصاب وحرق عائلتها في مركز تحقيق كريات أربع وهي مستوطنة محيطة بمدينة الخليل. وأفادت لمى في مقابلة معها "في مستوطنة كريات أربع كان يحيط بي 20 محقق وضباط مخابرات، وكنت مقيدة اليدين، ومغطاة العينين، وبدأ الضباط بتهديدي بالاغتصاب، وبطريقة مهينة حيث لم أتمكن من الحديث للإعلام بتفاصيل ذلك، إذ وصلت بهم الحقارة لنقاش أشكال الاغتصاب، لقد كان تحقيقاً وتهديداً هابطاً، مع تأكيدهم أنهم في حالة حرب وأنني أسيرة حرب، ولا يوجد لديهم ضوابط للتعامل معي."[9]

وحرم عدد من الأسيرات من أخذ الدواء اليومي وقد أشارت المعتقلة السابقة سهير البرغوثي البالغة من العمر 64 عام "منعني ضابط المخابرات من أخذ الدواء اليومي الحيوي وخاصة لمرض القلب، وبقيت يوم كامل دون دواء مما شكل خطر على حياتي."[10] كما تعرضت لتحرش لفظي حينما أحضر ضابط المخابرات عدد من المعتقلين من أقاربها، وبعض أخوتها، وهم مقيدين ومعصبين الأعين، وقاموا "بالتلفظ بألفاظ جنسية محرجة أمامهم."[11] لدرجة أني كباحثة لن أتمكن من كتابة العبارات الجنسية المحرجة التي استخدموها معها.

وفي لقاء محامية هيئة شؤون الأسرى لأحد الأسرى الأطفال في سجن مجدو، والبالغ من العمر 15 عام، اعتقل وهو مصاب بعدة رصاصات أفاد المعتقل "تم اعتقالي من بيتي في منتصف الليل، قاموا بتعصيب عيني، وتقييد يدي إلى الخلف، وساروا مشياً على الأقدام، وفي الطريق قاموا بضربي على بطني علماً أنني مصاب، انتظرنا ساعة على الطريق إلى أن وصلت الجيبات

5. ربى عاصي، مقابلة (رام الله: 3 كانون الأول/ديسمبر 2023).
6. تم إنزال صورة عهد التميمي على الموقع الخاص لبن غفير، وكذلك ضابط المنطقة العسكري.
7. عهد التميمي، مقابلة (رام الله: 4 كانون الأول/ديسمبر 2023).
8. المصدر نفسه.
9. لما خاطر، مقابلة (رام الله: 3 كانون الأول/ديسمبر 2023).
10. سهير البرغوثي، مقابلة (رام الله: 6 كانون الأول/ديسمبر 2023).
11. المصدر نفسه.

العسكرية، أدخلوني إلى الجيب ونقلوني إلى مستوطنة (كرمي شومرون) بقيت هناك 10 ساعات راكع على ركبة على التراب مقيد اليدين ومعصوب العينين في البرد الشديد."[12]

الانتهاكات والاعتداءات في مراكز التوقيف والتحقيق

يتعرض غالبية من جرى اعتقالهم/ن إلى الضرب، والإهانة، والتفتيش العاري المتكرر (التجريد القسري من الثياب)،[13] وقد أشار أكثر من أسير/ة ممن اعتقلوا بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر إلى تعرضهم/ن لظروف صعبة في مراكز التوقيف، ففي حين تفتقر مراكز التوقيف للاحتياجات الأساسية من مواد تنظيف ومواد الاستحمام، وعدم توفر الأغطية لهم، قامت إدارة هذه المراكز بسحب الفرشات من على الأسرة الحديدية، لإبقائهم جالسين على حديد الأسرة من الساعة السابعة صباحاً حتى السابعة مساء. كذلك رفضت إدارات هذه المراكز توفير الفوط النسائية الصحية للأسيرات أثناء الدورة الشهرية، كما أشارت الأسيرة عهد التميمي "لم يعطوني أية فوط صحية حيث اعتقلت أثناء الدورة الشهرية، وبقيت الفوطة دون غيار لمدة 3 أيام متواصلة، مما تسبب لي بتقرحات والتهابات اضطرتني للتوجه لطبيبة نسائية بعد تحرري من الأسر، واحتجت لعلاجات صعبة."[14]

وما كان مؤلماً حقاً أن إحدى الأسيرات الطفلات اللواتي تعرضن للدورة الشهرية لأول مرة في حياتهن، تصف للمحامي حسن عبادي "كنت أسمع عن الدورة الشهرية ولا أعرفها، إلى أن داهمتني للمرة الأولى وأنا في سجن الدامون، وكانت السجانات والسجانين يتهامسون ويضحكون، وكأنه "حدث"، شعرت بالخوف والخجل، أمي ليست بجانبي لتوجهني كيف أتصرف"،[15] وأضاف المحامي أثناء المقابلة "تبقى الأسيرات يومين إلى ثلاثة أثناء العادة الشهرية، دون فوط صحية ودون غيارات، تضطر الأسيرات إلى غسل الملابس وإعادة لبسها وهي مبلولة."[16]

وتعرّض العديد من الأسرى والأسيرات إلى الضرب المتكرر، وأحياناً يترافق ذلك مع خلع الملابس والذي يعتبر جزءاً من العنف الجنسي، إذ عرَّفت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، العنف القائم على النوع الاجتماعي في توصيتها العامة رقم (19) في عام 1992 بأنّه "عنف موجه ضد امرأة لكونها امرأة أو يُؤثّر في النساء تأثيراً غير متناسب. ويشمل ذلك الأفعال التي يترتب عليها أذى بدني أو عقلي أو جنسي أو معاناة، والتهديد بمثل هذه الأفعال، والإكراه وغيره من أشكال الحرمان من الحرية."[17]

واستكملت "عهد التميمي" في إفادتها قائلة "تعرّضت للضرب على كافة أنحاء جسمي لثلاث مرات، في مركز توقيف الشارون، المرة الأولى فور وصولي إلى المركز وأثناء التفتيش العاري وضعوني في غرفة صغيرة جداً، وكانت سجانتين قاموا

---

[12] تقرير زيارة محامي هيئة شؤون الأسرى للمعتقل (أ.ب) سجن مجدو بتاريخ 2023/12/5.

[13] المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قضية أكايسو «*Akayesu*»، 2001، الفقرة 69.

[14] التميمي، **مقابلة**.

[15] حسن عبادي، **مقابلة**، (رام الله: 7 كانون الأول/ديسمبر 2023).

[16] المصدر نفسه.

17 لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، الدورة الحادية عشرة، 1992، التوصية العامة 19، العنف ضد المرأة، الفقرة 6.
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cedawr19.html. Accessed on 9 December 2023.

بضربي على كافة أنحاء جسمي، والمرة الثانية في اليوم الثاني لوصولي إلى مركز الشارون، في السابعة صباحاً جاءت ثلاث سجانات، وأدخلوني إلى حمام الغرفة، خلعوا ملابسي وأنا عارية قاموا بضربي وركلي على كافة أنحاء جسمي، وفي نفس اليوم وفي ساعات العصر حضرت إلى الغرفة ثلاث سجانات، معهم واحدة ممن شاركت بضربي في الصباح سجانتين جديدات، أدخلوني إلى حمام الغرفة وقاموا بضربي بشكل عنيف على كافة أنحاء جسمي، وفي بساطريهن ضربوني بقوة على بطني، كانت الجولة الأعنف من جولات الضرب التي تعرّضت لها."[18]

ولم تسلم أية أسيرة من التفتيش العاري، ومؤخراً أفاد المحامي عبادي الذي زار سجن الدامون بتاريخ 2023/12/6، إلى تعرض خمس أسيرات للتفتيش العاري الجماعي، أمام بعضهن في أثناء ذلك تمت ممارسات مشينة، مثل الطلب منهن الدوران، والقعود والجلوس وفتح الأرجل، كلّها أساليب تمتهن الكرامة الإنسانية.

ومن الإفادات التي تدلّل على استخدام الضرب الشديد لدى الأسرى في سجني عوفر والنقب التي رواها المعتقلين أثناء تمكن بعض المحامين من زيارة عدد من الموقوفين، صرح المعتقل م.ع المتواجد في قسم 18 في سجن عوفر لمحاميه "تعرضت لضرب شديد وتكسرت أضلاعي، ضُربت على بطني وظهري وخصري خلال مقابلة الشاباك بتاريخ 2023/11/16، وقام الضابط بالدعس على رأسي، تركوني 4 ساعات في باص العودة إلى مركز التوقيف وأغمي علي."[19] الضرب الذي تعرض له المعتقل كان لدى ضابط المخابرات (الشاباك)، أي لم يقتصر الضرب على ما كان يتعرض له الأسرى أثناء النقل، وقد صرح الأسرى أن عملية النقل من سجن إلى آخر، أو لمقابلة الشاباك كانت بمثابة العذاب للأسرى لأنه في كل حالات النقل يتم الضرب الشديد من قبل وحدات خاصة.

وفي إفادة أخرى للأسير "خ.ن" المتواجد في سجن النقب، والذي تمت زيارته من قبل أحد المحامين،[20] تعرض للضرب رغم أنه مريض قلب، وكان مقرر له عملية قلب مفتوح قبل اعتقاله "قاموا بنقل قسمنا إلى قسم آخر، تم تكبيل أيدينا وأرجلنا، وأخرجونا للبوسطة، وأثناء خروجنا كان السجانون يقفون صفين على طول الطريق، وتم الاعتداء على كل الأسرى الذين كانوا معي، وعددنا 75 أسير، قاموا بصفعنا بالأيدي والضرب والهراوات واللكمات على كافة أنحاء الجسم."[21]

الظروف الصعبة داخل السجون

الاعتداء والضرب، العزل ومنع الصليب والمحامين من الزيارة، سياسة التجويع وإساءة ظروف الحياة وسحب الإنجازات

> *"لم يعد وصف سياسات المستعمرين الصهيونيين ضدنا كأسرى بالقتل البطيء تعبيراً مجازياً عن واقع استهدافنا الدائم من قبل المنظومة الاستعمارية، سواء في الزنازين ومراكز التحقيق أو في السجون نفسها.*

18 التميمي، مقابلة.

19 زيارة أحد المحامين بتاريخ 2023/11/29 للمعتقل م.ع في سجن عوفر.

20 . يشار إلى أن عدد من المحامين تحفظوا على نشر أسمائهم، لأن في ذلك تخوف من عدم السماح لهم بالزيارة مرة أخرى.

21. زيارة أحد المحامين لسجن النقب بتاريخ 2023/11/22 للمعتقل "خ.ن".

فقد بات القتل البطيء واقعاً ملموساً يمارس يومياً بمختلف الوسائل ضد جميع الأسرى، بدءاً بالتعذيب الممنهج وصولاً إلى الضرب المبرح، ولا سيما ضد الأسرى الجدد، علماً بأن جزءاً غير قليل منهم هم أسرى محررون، وأيضاً ضد المعتقلين من قطاع غزة، وخصوصاً العاملين منهم في الداخل الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى استشهاد ستة أسرى، بالإضافة إلى إصابة العشرات، بمن فيهم كبار في السن، إصابات بليغة، من دون أن يتلقوا أي نوع من العلاج. والضرب المبرح المشار إليه لا يمارسه أفراد وحدات القمع المنتشرة في عوفر فحسب، بل أيضاً أفراد شرطة مديرية مصلحة السجون العاملون في السجن، وفق شهادات عدد من الأسرى الذين تعرضوا له. مع الإشارة إلى أن هذه الممارسة تشمل إطلاق الرصاص المطاطي، وإرغام الأسرى الجدد، الذين يتم اقتيادهم إلى تحقيق الشاباك والشرطة، على إحناء ظهورهم ورؤوسهم بصورة كاملة، وكل مَن لا يمتثل لهذه التعليمات يتعرض للضرب المبرح! يضاف إلى هذا كله الصراخ والشتم بصورة متواصلة، والاستفزازات التي تحدث خلال التعداد اليومي، وخلال فحص الشبابيك والارضيات. وبالتالي يمكن القول إن سياسات الإماتة عبر التعذيب والضرب المبرح، باتت على أجندة مديرية مصلحة السجون الإسرائيلية، في ترجمة عملية للسياسات التي دأب على ترويجها وزير ما يسمى بالأمن القومي إيتمار بن غفير".[22]

كما تم عزل الأسرى في غرفهم التي تحولت إلى زنازين عزل انفرادي، ومورست سياسة التجويع "وجبتان من الطعام، ذي رائحة كريهة، وكميات قليلة كما وصفها أحد الأسرى "تحت خط الجوع"، ومورست أشكال من البربرية إذ كانوا يقومون بإدخال الكلاب أثناء العدد على ساحة الأقسام، ويطلقوها على الأسرى، وفي رواية أحد المعتقلين في سجن عوفر، الذي التقاه المحامي "وأنا بانتظار الزيارة، رأيت مشهد وحدات "النحشون"[23] وهي تدخل الكلاب على الأسرى وصوت الصراخ والضرب"،[24] وأضاف نفس الأسير في زيارة لاحقة بعد أسبوعين من الزيارة السابقة، "أثناء عودتنا إلى القسم، بعد الزيارة، رأينا السجان يسحب عدداً من الأسرى الجدد على الأرض بطريقة مرعبة، حاولت الصراخ، إلا أنه تم منعي بسرعة، المشهد مرعب ويذكرني بما كنا نشاهده نقلاً عن سجن أبو غريب وغوانتامو."[25]

وتكرر وصف سجن أبو غريب وغوانتنامو لدى وصف الأسيرة لمى خاطر لحال (10) أسيرات تم إحضارهن من قطاع غزة إلى سجن الدامون، التي وصفت دخول أسيرات عُرف لاحقاً أنّهن من قطاع غزة، "جرى اعتقالهن قبل الهدنة أثناء الحرب، وجرى اعتقالهن أثناء تنقلهن من شمال غزة عبر الممر الذي أعلنه الاحتلال ممراً آمناً، حيث تم اعتقالهن ونزع أطفال أسيرتين منهن، اللواتي اضطررن لتأمين أطفالهن مع مواطنين في الشارع لا يعرفنهن، وتم وضع الأسيرات في أقفاص في الشارع لمدة ثلاث أيام دون طعام وتحت البرد والمطر، وأحضروهن لسجن الدامون مربوطات الواحدة مع الأخرى في حبل،

22. أبو حنين، " شهادة من السجن: عدوان قاسٍ غير مسبوق ضد الأسرى"، **مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023)، https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654683 (تاريخ الوصول 9 كانون الأول/ديسمبر 2023).

23 وحدات أمنية خاصة مسؤولة عن نقل الأسرى/ات ما بين السجون، وإلى المحاكم.

24 زيارة أحد المحامين للأسير "و.ر" في سجن عوفر.

25 زيارة المحامي لسجن عوفر للمعتقل "و.ر".

مقيدات الأيدي والأرجل، وتم نزع الحجاب عنهن، وتعصيب أعينهن، وإلباسهن ملابس أسرى الحرب، والتي هي عبارة عن قميص وبنطلون بيج، وحرف "ع" بالعبري على القميص في إشارة أنهن من غزة."[26]

وفعلاً ما تم إيراده من معلومات عن الوضع داخل السجون سواء من خلال زيارات المحامين أو شهادات الأسرى والأسيرات بعد تحرّرهن، أو صور المعتقلين من قطاع غزة وهم عراة، والتي نُشرت على وسائل الإعلام العبرية بتاريخ 2023/12/7، تذكّرنا بالانتهاكات الجسيمة التي كانت تُرتكب بحق الأسرى في سجن غوانتانامو وأبو غريب، والذي أدى انتشار صور التعذيب والتعرية داخلهما، وما رشح من معلومات حول ما يمارس بحق الأسرى، إلى إغلاقهم.

وفي هذا السياق أكدت أكثر من أسيرة ممن تمكّن المحامون من زيارتهن، أو من أخذ شهادتهن بعد تحررهن من الأسر، على الإجراءات الصعبة التي عاشوها داخل الأسر بعد السابع من أكتوبر، وكيف أن ضباط مصلحة السجن في الدامون أعلمتهن بأن لديهم الضوء الأخضر ليفعلوا بالأسيرات ما شاءوا، وقد صرّحت الأسيرة ميسون الجبالي للجزيرة وهي أقدم أسيرة في السجون الإسرائيلية "رشونا بالغاز وعزلوا الأسيرات، وضربوهم، كانوا ضباط السجن يهددونا بأن لا نرفع صوتنا، وأن لديهم الضوء الأخضر أن يعملوا بنا ما شاءوا، منعونا من الخروج إلى الفورة ولا يوجد طعام، كانوا يحضرون ل 80 أسيرة طعام يكفي فقط ل 10 أسيرات، تم عزلنا، وهناك أسيرات كانوا يعانين من الضغط والسكري، وعند نقلهن إلى العيادة يكون العلاج فقط بأن يطلب منهن شرب الماء."[27]

كما أفادت عدد من الأسيرات إلى دخول طواقم تصوير إلى سجن الدامون دون الاستئذان من الأسيرات، وتصويرهن وهن بالغرف وفي الساحة، وعندما تم تحريرهن من الأسر.[28] ما وصفه المحامي عبادي أثناء المقابلة التي أُجريت معه على أنّه "تصويرٌ غير شرعي"، وأوضح "بعض الأسيرات قاموا بتصويرهن بعد نزع الحجاب عن رأسهن، ويقوم السجانون والجنود بتناقل الصور فيما بينهم عبر هواتفهم الشخصية."[29]

كما أشار عدد من الأسرى الأطفال الذين تحرّروا من سجن النقب الصحراوي، أن السجون تحوّلت لمقابر جماعية - كتعبير مجازي عن قساوة الإجراءات - وقد شهدوا تعرض أحد الأسرى للضرب المبرح، ما أدى لاستشهاده إثر ذلك، وقد أفاد الطفل المحرر محمد نزال، 17 عام، "لقد تعرض أسير بجانبنا إلى الضرب العنيف الذي أدى إلى استشهاده، أخذوه من القسم ولا نعرف إلى أين."[30] في إشارة إلى الشهيد "ثائر أبو عصب" من قلقيلية.

---

26 خاطر، مقابلة.

27 الجزيرة، "أقدم أسيرة فلسطينية: تعرضنا للضرب والرش بالغاز والعزل الانفرادي"، الجزيرة (26 تشرين الثاني/نوفمبر 2023)، https://bitly.ws/3588x (تاريخ الوصول 9 كانون الأول/ديسمبر 2023).

28 عاصي، مقابلة.

29 عبادي، مقابلة.

30 Tanupriya Singh, ""The prison became a graveyard following October 7": Palestinian women and children share horrors of imprisonment," *Peoples Dispatch* (29 November 2023), https://peoplesdispatch.org/2023/11/29/the-prison-became-a-graveyard-following-october-7-palestinian-women-and- children-share-horrors-of-imprisonment/ (accessed on 9 December 2023)>

المصير المجهول

(الاختفاء القسري لمعتقلي قطاع غزة)

تشير مؤسسات الأسرى (هيئة شؤون الأسرى، ونادي الأسير، ومؤسسة الضمير) في بيان صدر عنها بتاريخ 2023/12/7، إلى تخوّفات حقيقية حول المصير المجهول والاختفاء القسري للمعتقلين والمعتقلات من قطاع غزة، منذ أكثر من شهرين في السجون ومراكز التحقيق. كما تشكل أوامر الاعتقال التي تصنّف تحت بند "**المقاتل غير الشرعي**"، والتعديلات على أنظمة عمل المحاكم العسكرية، مخاوف حقيقية من انتهاكات جسيمة تمارس بحق المعتقلين والمعتقلات، من نساء، وأطفال، وشيوخ. وأبرز المعطيات التي أفاد بها أسرى محررون مؤخراً عن سجن عوفر ما يلي: "احتجاز ما لا يقل عن (320) معتقلاً في قسمي (23) و(25) وفقًا للتقديرات، حيث يتّسع كل قسم ل 120 معتقلاً"، وإلى جانب أعدادهم فإنّ عدداً من المحررين أفادوا بأن السّجانين ينفّذون جرائم مروعة بحقّهم، منها "**مطالبة المعتقلين النباح قبل إعطائهم وجبات الطعام، كما ويطلبون منهم ترديد أغانٍ خاصة تمجد إسرائيل وبصوت عال، ويسمع الأسرى بوضوح صراخهم على مدار الساعة نتيجة لعمليات التعذيب والتنكيل التي تتم بحقهم.**"[31]

وتضيف مؤسسات الأسرى بعض المعلومات الشحيحة التي يجري استنتاجها بشكل غير مباشر في ظل عدم تصريح الاحتلال للأعداد الحقيقية للمعتقلين، أو أماكن احتجازهم أو ظروف الاحتجاز التي تزيد من حالة القلق من ممارسة انتهاكات جسيمة بحقهم (تعذيب وربما إعدامات ميدانية)، كل ذلك بغطاء قانوني يشكل انتهاك لكافة القوانين الدولية. بموجب الإحصائيات التي نشرتها إدارة سجون الاحتلال مع نهاية تشرين الثاني، فإنّ عدد الأسرى من قطاع غزة الذين صنفوا كمقاتلين غير شرعيين بلغ (260) معتقلاً ومعتقلة، علماً أنّه منذ بداية العدوان تقوم حكومة الاحتلال بإجراء تعديلات على تعليمات التنفيذ لقانون المقاتل غير الشرعي والتي كان أخرها يوم 5 كانون الأول/ديسمبر، حيث يُتاح احتجاز المعتقل فترة 42 يوماً قبل إصدار أمر الاعتقال، وتجري عملية المراجعة القضائية للأمر بعد 45 يوماً من توقيعه، كما ويُمنع المعتقل من لقاء محاميه حتى 80 يوماً، وهذا الإخفاء القسري للمعتقلين يشكل مخالفة صارخة للقانون الدولي." وتبين المؤسسات "أن معتقلي غزة ينقسمون إلى ثلاث فئات -وهم: المقاومون، والمدنيون الذين جرى اعتقالهم في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، إلى جانب من تبقى من آلاف العمال الذين جرى اعتقالهم من عدة مناطق، بالإضافة إلى المدنيين الذين اعتقلوا من غزة، في الآونة الأخيرة خلال الاجتياح البري، ومن بين المعتقلين أطفالاً ونساء، وبحسب المعطيات المحدودة التي تمكّنا من الحصول عليها، فإن (16) أسيرة على الأقل من غزة يقبَعن في سجن (الدامون)، إلى جانب معطيات تشير إلى أن معتقلي غزة محتجزون في معتقلات (بيتح تكفا، وعسقلان، والجلمة، وعوفر).

31 مؤسسة الضمير لرعاية الأسير حقوق الإنسان، "صادر عن مؤسسات الأسرى بشأن المصير المجهول (الإخفاء القسري) الذي يواجهونه معتقلو غزة"، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير حقوق الإنسان (7 كانون الأول/ ديسمبر 2023)، https://www.addameer.org/ar/news/5245 (تاريخ الوصول 9 كانون الأول/ديسمبر 2023)

كما عدل الاحتلال قانون الاعتقالات 1996، والذي يطبّق على الأسرى من قطاع غزة الذين يخضعون للتحقيق في مراكز التحقيق، حيث يتم تمديد توقيف المعتقل لمدة 45 يوماً للتحقيق وتمدد لفترة 45 يوماً إضافية، ويمنع من لقاء محاميه طوال هذه الفترة، دون أي رقابة فعلية من قبل المحكمة على ظروف احتجازه وهل يتعرض للتعذيب أم لا. وحتى الآن لا نعلم العدد الدقيق للأسرى الذين يخضعون للتحقيق.[32]

العنف الاستعماري الجنسي في السياق الفلسطيني

"تُعدّ انتهاكات الاستعمار والاستيطان على أجساد النساء الفلسطينيات جزءاً لا يتجزأ من البنية الثابتة واليومية للاستعمار التي ترتكز على الهيمنة العرقية/الإبادة، فقد استُخدم العنف الجنسي تاريخياً في السياقات الاستعمارية تجاه أجساد النساء الأصلانيات من خلال الاغتصاب، والتّحكم في قدراتهن الإنجابية، والتعذيب، والقتل، كوسائل للقضاء على المجتمعات الأصلانية وعلى استمرارية وجودها على أرضها.

ويشكّل العنف الجنسي حجر أساس في الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي والإبادة الجماعية الفلسطينية. وتُستهدف أجساد النساء الفلسطينيات وجنسانيتهن بشكل ممنهج كجزء من "منطق الاجلاء" والإبادة العرقية اللذين يعتمدهما المشروع الاستيطاني الاستعماري. وهذا الاستخدام لأجساد النساء، هو أحد الأسلحة في المناطق الاستعمارية ومناطق النزاع، "تسليحاً لأجساد النساء وجنسانيتهن"، هو قضية جوهرية متجذرة في بنية الاستعمار، حيث تم تعزيز العنف ضد أجساد النساء الفلسطينيات وجنسانيتهن بيد الدولة الصهيونية من أجل تقوية البنى الذكورية الأصلية، وللمساهمة في طرد الفلسطينيين من أرضهم".[33]

انتهاك القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بـ"خصوصية النساء وتوفير الحماية لهن"[34] كسياسة ممنهجة بحق المعتقلات الفلسطينيات

كثيرة هي القرارات الدولية التي اتّخذت لتوفير الحماية للنساء أثناء النزاعات المسلّحة، وكذلك المبادئ التوجيهيّة للتصدي بشكل أفضل لتلبية احتياجات النساء والفتيات الصغيرات المتضررات من النزاع المسلح وتوفير الحماية اللازمة لهن، وبما أن الاعتقال والأسر هو نتاج واقع من الاحتلال، والنساء والفتيات الصغيرات لسنَ بمنأى عن ذلك، فقد تعرضت أكثر من 17 ألف امرأة و فتاة فلسطينية للاعتقال منذ احتلال عام 1967، وتعرضن للعديد من الانتهاكات العامة كباقي الأسرى، والانتهاكات الخاصة التي تعمدت الإهانة والمس بالخصوصية، والإهمال الطبي وممارسة التعذيب الجسدي والنفسي،

32 المصدر نفسه.

33 سهاد ظاهر – وناشف، ونادرة شلهوب.كيفوركيان، "الرغبات الجنسية في آلة الاستعمار الإسرائيلية الاستيطانية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 104 (خريف 2015): 131-147.

34 خالدة جرار، ولينا الجربوني، "**الحركة الأسيرة النسوية "دراسة بحثية عن و اقع الأسيرات 2015-2016**"" (رام الله: هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ايلول/سبتمبر 2017)

والعزل، والحرمان من التواصل مع المحامي الخاص بهن أو العائلة، ووصل الأمر إلى "التعرض للاغتصاب في حالتين تحدثت عنها كل من الأسيرة "ع.ع، ور.ع"، والتحرش الجنسي اللفظي والمباشر."[35]

كما أفادت إحدى الأسيرات اللواتي تعرضن للتحقيق في مركز تحقيق الجلمة "فتشوني عارية تماماً، وكانت المجندة تطلب مني وأنا عارية أن أقف وأقعد مرات عديدة، وطوال التحقيق كان يتعمد المحقق التحسيس على رجل المجندة الجالسة معنا، ويقترب منها في ايحاءات جنسية، كما وجه لي المحقق أسئلة حساسة مست مشاعري وكرامتي، حيث سألني كم مرة نمت مع شخص غير زوجك، وهل انبسطت معه."[36]

ولم تخلُ عملية الاعتقال والاستجواب والتحقيق من المس بالمشاعر الدينية، المتمثلة بشتم الذات الإلهية أو خلع الحجاب أو الاستهزاء بهذه المشاعر، إحدى الأسيرات اللاتي تعرضن للتحقيق في مركز تحقيق عسقلان، أفادت في شهادتها للباحثة "لم يسمحوا لي باستخدام دبوس لتثبيت حجابي الذي كان ينسدل دائماً عن رأسي، وحينما ألححت في طلب ذلك كان جواب المحقق "أنت دايرة برة بتحكي مع الشباب بالشوارع، وأبوك ما عرف يربيك، والآن بدك دبوس لتثبيت غطاء الرأس؟"[37]

كما عمد المحققون ومصلحة السجون على استخدام موعد الدورة الشهرية للأسيرات كنوع من الضغط عليهن من خلال عدم توفير الفوط الصحية، أو استغلال آلام الدورة كنوع من الضغوط الإضافية على الأسيرات. وكيف اضطرت الأسيرات إلى استخدام وسائل غير صحية أثناء الدورة الشهرية باستخدام قطع من البطانيات والملابس لحماية صحتهن من النزيف أثناء الدورة الشهرية في ظل حرمانهن منها، واستخدام هذه الوسيلة كضغط عليهن، مما دفعهن لمقاومة ذلك بأجسادهن باستخدام وسائل بدائية غير صحية.[38]

هناك الكثير من الشهادات والمقابلات التي أُجريت ووُثّقت مع أسيرات داخل الأسر أو أسيرات محررات، كما كتبت عدد من الأسيرات شهادتهن في كتب تم إصدارها لعدد منهن أو من باحثات.

أبرز الملاحظات على العنف الجنسي بحق الأسيرات

مما سبق من استعراض لمختلف الانتهاكات وبالتركيز على العنف الجنسي الذي مورس بحق الأسيرات في مراكز التوقيف، وفي السجن يمكن تلخيص الانتهاكات الجنسية ما بعد اعتقالات السابع من تشرين الأول/أكتوبر بالتالي:

- التعامل مع العادة الشهرية داخل التحقيق ومراكز التوقيف "الحرمان من الفوط الصحية، الحرمان من تغيير الملابس أثناء الدورة، أو استعمال الحمام عند الحاجة".

35 عائشة عودة، "**أحلام بالحرية**"، (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2007).

36 جرار والجربوني، **الحركة الأسيرة النسوية**، 20.

37 ص ش، **مقابلة** (سجن الشارون: 16 أيار/مايو 2015).

38 Malaka Shwaikh, "Prison Periods: Bodily Resistance to Gendered Control," *Journal of Feminist Scholarship* 20, no.20 (2022): 33.

- التهديد بالاغتصاب، تم تهديد أكثر من أسيرة، وواحدة جرى تهديدها بأنهم سيغتصبونها أمام والدها.
- التفتيش العاري المذلّ والمهين، كل الأسيرات اللواتي اعتقلن بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر تعرضن لهذا التفتيش، وفي أحيان كثيرة في أوضاع مهينة، وجرى ضرب عدد من الأسيرات وهنّ عاريات، كما تم استحداث طريقة جديدة للتفتيش العاري الجماعي، وهذا ما أفادته 5 أسيرات تعرضن "**للتفتيش العاري الجماعي**".[39]
- "التصوير غير الشرعي": يقوم عدد من الجنود والسجانين بعد الاعتقال وفي مراكز التوقيف، بنزع حجاب الرأس عن الأسيرات وتصويرهن بهواتفهم الشخصية وتبادل هذه الصور، كما تقوم بعض الطواقم الصحفية بتصوير الأسيرات في سجن الدامون، وهنّ داخل الغرف وفي الساحة، وأثناء عملية إطلاق سراحهن.
- المسبات والشتائم البذيئة ذات الإيحاءات الجنسية.
- فقدان الخصوصية داخل السجن، حيث يسمح للأسيرات مؤخراً بالخروج لمدة ساعة للفورة والاستحمام "لوجود أماكن الاستحمام خارج الغرف "، وتشعر الأسيرة بفقدان خصوصيتها لانتشار كاميرات المراقبة في الساحة، ولا تستطيع تعريض جسمها ولا شعرها للشمس.

الخلاصة العامة

ما تم استعراضه من معطيات جرى جمعها من الأسرى والأسيرات أنفسهم/ن، ومن عدد من المحامين الذين زاروا السجون في تلك الفترة، حول الانتهاكات المختلفة لحالات الأسر بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وهي معطيات جزئية بسبب القيود المفروضة على الاتصال بسائر المعتقلين/ات تدلّل على أن أوضاع السجون ومراكز التوقيف والتحقيق والعنف الممنهج الذي ترافق مع ذلك هي أوضاع صعبة ومقلقة، وركّزت الورقة على العنف الجنسي بحق الأسيرات الفلسطينيات.

تتعارض هذه الانتهاكات مع كافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، واتفاقية الحد الأدنى لمعاملة السجناء، وتلك التي تختص بالنساء، التي نصّت على احترام خصوصية النساء، ومنها اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، التي تكفل حماية إضافية خاصة للنساء، عدا عن المبادئ التوجيهية للتصدي بشكل أفضل لتلبية احتياجات النساء والفتيات الصغيرات المتضررات من النزاع المسلح وتوفير الحماية اللازمة لهن. وتعتبر سياسة التفتيش العاري والتفتيش العاري الجماعي الذي مورس مع الأسيرات والتهديد بالاغتصاب وغيره من الأشكال التي يتم تصنيفها في إطار العنف الجنسي، وما مورسَ بحق الأسرى الذكور أيضاً من ضمن هذه الانتهاكات.

لقد عكست الانتهاكات التي استعرضناها والتي تضاعفت ما بعد حرب الإبادة على غزة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حالة انتقامية ضمن سياسة مبرمجة، أعادت وضع الأسرى إلى أسوأ مما كان عام 1967، سواء من خلال العنف أثناء الاعتقال والضرب، وتكسير مقتنيات البيوت وعدم السماح بارتداء الملابس في كثير من الحالات، وعدم السماح للمعتقلين/ات بأخذ الدواء، والظروف السيئة في مراكز الاحتجاز والتوقيف والتعرض للضرب والإهانة والشتم، والحياة المأساوية داخل السجون من تحويل الغرف إلى زنازين عزل جماعي، ومنع الصليب الأحمر من زيارة الأسرى، إلى الاعتداء

39 عبادي، مقابلة.

بالضرب والكلاب البوليسية في اقتحام الغرف، وسياسة التجويع والحرمان من الكانتينا، ومن الزيارات العائلية ومنع المحامين من لقاء الأسرى والأسيرات المحكومين/ات إلى الحرمان من الفورة، وأخيراً التحرش الجنسي اللفظي والجسدي، والتهديد بالاغتصاب، وحرمان الأسيرات من الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالنظافة الشخصية وعدم توفير الفوط الصحية أثناء الدورة الشهرية أو مستلزمات الاستحمام، والتفتيش العاري الذي اعتبر سياسة ممنهجة تمارس مع الجميع، وفي أكثر من محطة من محطات الاعتقال، وحالة الاختفاء القسري لمعتقلي قطاع غزة بما يرافقها من تخوّف حقيقي بارتكاب انتهاكات جسيمة بحقهم.

التوصيات

- دعوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بدورها بزيارة جميع الاسرى الفلسطينيين، بمن فيهم اسرى غزة، والكشف عن مصيرهم.
- تقديم الشكاوى للجهات الدولية المختصة بمن في ذلك لجنة مناهضة التعذيب، و الممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري او غير التطوعي والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات و المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والطلب منها القيام بدورها في التحقيق في ظروف الاسيرات والأسرى الفلسطينيين واتخاذ مواقف واضحة ضد الممارسات بحقهم.
- تجنيد الضغط الدولي والقانوني من أجل السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي بزيارة الأسيرات والأسرى والاطلاع على ظروفهم.
- دعوة لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلّة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل، بالتحقيق في جميع حالات الاعتداء على الاسيرات والأسرى الفلسطينيين/ الفلسطينيات، خاصة ما يتعلق بالاعتقال التعسفي والعنف الجنسي وجميع اشكال سوء المعاملة والتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة واللاإنسانية.
- تقديم شكاوى الى المحكمة الجنائية الدولية باعتبار ان الممارسات بحق الاسرى الفلسطينيين ترقى الى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب المواد 1/7/هـ و1/7/ط و1/7/ط و 1/7/هـ والمادة 8/2/أ/3 و 8/2/أ/21 و8/2/ج/ 3 و 4. والمطالبة محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات من مسؤولين وأفراد.
- نشر هذه التقارير وجعلها في متناول الجميع على المستوى الدولي لفضح جرائم من قاموا بهذه الانتهاكات.
- العمل الجاد على إبقاء هذه القضية حيّة وضمان عدم طيّها بعد انتهاء الحرب العدوانية.
- ضرورة العمل على معرفة أسماء وظروف اعتقال الأسيرات والأسرى من قطاع غزة خشية على أي أخطار تهدّد حياتهم، وظروف احتجازهم.

قائمة المصادر

1. أبو حنين. 2023. " شهادة من السجن: عدوان قاسٍ غير مسبوق ضد الأسرى". **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654683.
تاريخ الوصول 9 كانون الأول/ديسمبر 2023.
2. البرغوثي، سهير. 2023. **مقابلة**. رام الله (6 كانون الأول/ديسمبر).
3. التميمي، عهد. 2023. **مقابلة**. رام الله (4 كانون الأول/ديسمبر).
4. جرار، خالدة، ولينا الجربوني. 2017. **الحركة الأسيرة النسوية "دراسة بحثية عن و اقع الأسيرات 2015-2016"**. رام الله: هيئة شؤون الأسرى والمحررين.
5. الجزيرة. 2023. "أقدم أسيرة فلسطينية: تعرضنا للضرب والرش بالغاز والعزل الانفرادي". **الجزيرة**. https://bitly.ws/3588x.
تاريخ الوصول 9 كانون الأول/ديسمبر 2023.
6. جمعية نادي الأسير الفلسطيني.2023. "معطيات أساسية لحملات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر حتى تاريخ اليوم 2023/12/3". **جمعية نادي الأسير الفلسطيني**.
https://www.ppsmo.ps/home/news/11074?culture=ar-SA.
تاريخ الوصول 9 كانون الأول/ديسمبر 2023.
7. خاطر، لما. 2023. **مقابلة**. رام الله (3 كانون الأول/ديسمبر).
8. ش، ص. 2015. **مقابلة**. سجن الشارون (16 أيار/مايو).
9. ظاهر-ناشف، سهاد، ونادرة شلهوب .كيفوركيان. 2015. "الرغبات الجنسية في آلة الاستعمار الإسرائيلية الاستيطانية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. (104). 131-147.
10. عاصي، ربى. 2023. **مقابلة**. رام الله (3 كانون الأول/ديسمبر).
11. عبادي، حسن. 2023. **مقابلة**. رام الله (7 كانون الأول/ديسمبر).
12. عودة، عائشة. 2007. **أحلام بالحرية**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
13. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير حقوق الإنسان. 2023. "احصائيات". **مؤسسة الضمير لرعاية الأسير حقوق الإنسان**. https://www.addameer.org/ar/statistics/2023/09.
تاريخ الوصول 9 كانون الأول/ديسمبر 2023.
14. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير حقوق الإنسان. 2023. **تقرير حصاد عام 2022 صادر عن مؤسسات الأسرى خلال عام 2022: الاحتلال اعتقل 7000 فلسطينيّ**. رام الله: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير حقوق الإنسان.
https://www.addameer.org/ar/media/4966.
تاريخ الوصول 9 كانون الأول/ديسمبر 2023.
15. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير حقوق الإنسان. 2023. "صادر عن مؤسسات الأسرى بشأن المصير المجهول (الإخفاء القسري) الذي يواجهونه معتقلو غزة". **مؤسسة الضمير لرعاية الأسير حقوق الإنسان**.
https://www.addameer.org/ar/news/5245.
تاريخ الوصول 9 كانون الأول/ديسمبر 2023.
16. لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، الدورة الحادية عشرة. 1992. **التوصية العامة 19، العنف ضد المرأة**.
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cedawr19.html. Accessed on 9 December 2023.
17. تقرير زيارة محامي هيئة شؤون الأسرى للمعتقل (أ.ب) سجن مجدو بتاريخ 2023/12/5.
18. المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قضية أكايسو «*Akayesu*»، 2001، الفقرة 69.
19. زيارة أحد المحامين بتاريخ 2023/11/29 للمعتقل م.ع في سجن عوفر.
20. زيارة أحد المحامين لسجن النقب بتاريخ 2023/11/22 للمعتقل "خ.ن".

21. زيارة أحد المحامين للأسير "و.ر" في سجن عوفر.
22. زيارة المحامي لسجن عوفر للمعتقل "و.ر".

23. Shwaikh, Malaka. 2022. "Prison Periods: Bodily Resistance to Gendered Control." *Journal of Feminist Scholarship* 20 (20). 33-48.
24. Singh, Tanupriya, 2023. ""The prison became a graveyard following October 7": Palestinian women and children share horrors of imprisonment." *Peoples Dispatch*. 29 November. https://peoplesdispatch.org/2023/11/29/the-prison-became-a-graveyard-following-october-7-palestinian-women-and-children-share-horrors-of-imprisonment/. Accessed on 9 December 2023.